سياسات الاصلاح الاقتصادي في العراق ومهمة اصلاح الشركات الحكومية

د. ستار جبار خليل البياتي

تمثل ستراتيجية التنمية الوطنية التي صدرت عن وزارة التخطيط والتعاون الانمائي البيان الرسمي لسياسات حكومة العراق الخاصة بالتنمية الوطنية خلال المدة التي حددتها بالاعوام ٢٠٠٥، ٢٠٠٧

لقد اكدت الستراتيجية ان الرؤيا الستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على الأمد البعيد تستهدف إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتوسيع قاعدته الانتاجية كماً ونوعاً اعتماداً على آليات السوق وتحرير الأسعار والتجارة من القيود الكمية والنوعية ، على ان يتولى القطاع الخاص القيادة في تحقيق ذلك من خلال تعزيز قدراته المالية والفنية.

لذلك فان تحقيق أهداف سياسات الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي في العراق يتطلب نقل مهمة الادارة الحكومية من اطار توفير الخدمات الى اطار التنظيم والادارة، تأكيداً على عدم الغاء دور الدولة في النشاط الاقتصادي بعد التحول الى اقتصاد السوق، والذي يحصل هنا هو عملية ترشيق لهذا الدور من خلال اعادة توصيفه وتحديد مهماته لتتحول الدولة من هيمنتها على الاقتصاد الى عملية تنظيمه والاشراف عليه وترك مهمة ادارته الى القطاع الخاص.

في ضوء هذا الواقع، فان دعم القطاع الخاص وتعزيز دوره القيادي في الاقتصاد لا يعني اهمال دور القطاع العام أو التخلي عن شركاته الى القطاع الخاص، وانما يعني منح الفرص المتكافئة لكلا القطاعين تحقيقاً لمبدأ المنافسة الذي ينبغي أن يسود في اقتصاد السوق وليس الاحتكار، وقد ادركت وزارة التخطيط والتعاون الانمائي أهمية اصلاح الشركات الحكومية بعد ان تعرضت للدمار والتخريب (١٥٨) شركة من أصل (١٩٢) شركة تمتلكها الحكومة العراقية يعمل فيها اكثر من (٥٠٠) ألف عراقي يتكفلون باعالة عوائلهم، أما العدد المتبقي من الشركات التي لم تتعرض للدمار فأغلبه متوقف عن العمل والانتاج بسبب الظروف الأمنية والانقطاع المستمر للتيار الكهربائي وعدم توافر المواد الأولية الضرورية للانتاج.

وفي هذا السياق تم تصنيف الشركات الحكومية الى ثلاث مجموعات سيجري اصلاحها على النحو الآتي:

المجموعة الاولى: وتضم الشركات التي تشكل عبئاً مالياً على ميزانية الدولة، وان علاج هذه المجموعة يتم عن طريق تصفية بعضها ودمج بعضها مع البعض الآخر، من أجل تكوين مؤسسات متكاملة ذات جدوى اقتصادية.

المجموعة الثانية: وتضم الشركات التي تحتاج الى المزيد من الدراسة والتمحيص ومن ثم يتم تقرير مصيرها بين الخصخصة والتصفية.

المجموعة الثالثة: وتضم الشركات الصناعية التي يعتمد انتاجها بشكل كلي على مواد أولية محلية، ويوجد طلب محلي متزايد على انتاجها كالأسمدة والسمنت والبتروكيمياويات وتدرس الحكومة حالة خصخصة هذه الشركات بعد ان تتولى مسؤولية ذلك هيئة جديدة ترتبط بمجلس الوزراء تنقل اليها ملكية هذه الشركات بعد تخويلها جميع الصلاحيات اللازمة لاعادة التأهيل أو التصفية أو البيع أو الدخول في شراكات مع شركاء ستراتيجيين وفق برنامج اصلاحي شفاف يعلن مقدماً ضمن أفق زمني محدد.

من دون شك ان هذا الاهتمام جاء بفعل عاملين: أولهما ما تعرضت له هذه الشركات من دمار وخراب كما أسلفنا، وثانيهما، انه جاء في ضوء بعد الحال الذي آلت اليه هذه الشركات وما أصاب الاقتصاد الوطني بشكل عام، كما نعتقد ان عملية الدمج ذاتها تفيد في ايجاد شركات جديدة ذات جدوى اقتصادية يمكن ان تأخذ دورها في عملية التنافس لتطوير الانتاج العراقي والحصول على سلع اقتصادية تتميز بمواصفات الجودة النوعية، وهنا تجدر الاشارة الى أهمية هذه الخطوة قبل الاقدام على تحرير التجارة الخارجية من أجل الحصول على موقع في الخارطة الاقتصادية العالمية.

ان المشكلة الأساسية في عملية اصلاح الشركات الحكومية تكمن في المجموعة الثالثة من الشركات التي اكدت الستراتيجية خصخصتها، على الرغم من ان الشركات التي تقع ضمنها هي ناجحة وهناك طلب محلي متزايد على انتاجها الذي يعتمد على مواد أولية محلية، وكان الاحرى ان يصار العمل على خصخصة الشركات الخاسرة ليتولى القطاع الخاص ادارتها واعادة الحياة اليها اعتماداً على وجود المبررات المنطقية التي تدعم هذا التوجه والتي منها: سوء الادارة الحكومية، وحجم الدعم الذي كان يقدم لها من قبل الدولة مما كان يحمل الميزانية اعباءاً كبيرة وتضخم اعداد العاملين فيها، السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: اذا كانت الشركات الناجحة منتجة ولا تكلف الدولة اعباءاً مالية، فلماذا يتم تحويلها للقطاع الخاص؟ ولماذا لا يصار الى اعتماد هذا النوع من الشركات مع الشركات المدمجة لتحقيق التوازن في عملية التنافس بين الشركات الحكومية والخاصة؟

ان هذه الاجراءات تدعو الى التفكير ملياً بمصير العاملين في هذه الشركات التي ستتم تصفيتها أو دمجها أو خصخصتها، ذلك ان الاقتصاد المنهك الان لا يتحمل اضافات جديدة الى جيش العاطلين عن العمل، فالاثار الاجتماعية سلبية كانت أم ايجابية ينبغي دراستها هنا الى جانب الاثار الاقتصادية التي ستتركها عملية الاصلاح الاقتصادي على الاقتصاد الوطني مع ضمان توافر شبكات الضمان الاجتماعي التي تستهدف حماية العاملين عند تعرضهم الى البطالة.

ومع كل ما تقدم تبقى مهمة اصلاح الشركات الحكومية ضرورية جداً، فهي من جانب تدعم عملية النهوض بالاقتصاد الوطني، ومن جانب آخر تعد خطوة عملية للتكيف مع المتغيرات الاقتصادية الاقليمية والدولية المعاصرة.

هل تنصل المانحون من تعهداتهم؟

في الهم الاقتصادي

حسام الساموك

مازالت الارقام الرسمية لما انفق من تعهدات الدول المانحة لما عرف بمشاريع إعمار العراق لا تتعدى نسبة اربعة بالمئة برغم انقضاء فترة اطول من ان يقال عنها طويلة على قرارات مؤتمر مدريد، وما اعقبه من اجتماعات لاحقة واخرها اجتماع طوكيو في مقتبل العام الحالي مما يشير ومن دون أي لبس الى المماطلات غير المبررة للدول المانحة مجتمعة.

كانت الذرائع كلها تصب في الهواجس الامنية مع القناعة التامة بان تلك الهواجس هي نتاج طبيعي للواقع المزري لجملة من الظروف والخدمات التي انعكست على الحياة اليومية للمواطن العراقي ومعاناته الصعبة من البطالة وشتى المعوقات الحياتية.

وفي خضم التعاطي في ضرورات تنفيذ تعهدات المانحين بما يتجاوز اية اشكالية، كان اجتماع طوكيو قد اتفق على آلية اكثر فاعلية في تنفيذ اشتراطات الدول المانحة، عند تقديم الوفد العراقي بديلا لما اثير من تحفظ الاطراف الاجنبية بادارة المشروعات الخاصة باعمار العراق والنهوض بخطط تنموية تلبي الاحتياجات المباشرة للواقع العراقي، حيث اقر المجتمعون خطة تقضي بتبني اطراف عراقية تنتدب من الاجهزة الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص تقوم برسم الخطط ومباشرة تنفيذها استناداً الى تمويلات الدول المانحة.

لقد اتفق المجتمعون في لقاء طوكيو على تلك الالية باعتبارها النهج الامثل الذي يلبي اهداف كل الاطراف المعنية بمشاريع اعمار العراق بما يتناسب والغايات التي انطلقوا منها لتحقيق اشتراطات المانحين وفقا للاساليب الاكثر اماناً وسلامة، لكن، ومع ما اكدته الاطراف المعنية بما فيها الجهات الدولية المعتمدة، سرعان ما تحول هذا المشروع الذي اكد الجميع أنه طموح وشفاف ومثالي، لم يتح له ان يرى النور.

وفي ظل تداولات اجتماع بروكسل الذي يبدأ اليوم وينظمه الاتحاد الاوربي، وستكون قضية اعادة الاعمار في العراق احدى حلقاته المهمة لانتمنى في هذا الصدد أن تصدق تصوراتنا في عدم جدية الاطراف التي تعهدت ولم تف بتعهداتها، لكننا من المفيد ان ندرك ان الجهات المانحة قد تستثمر أي تلكؤ في آليات تنفيذ تعهداتها لتتنصل عما وعدت به، مما يدعونا الى ان نحفز الجهات العراقية المعنية بمتابعة تلك المشروعات، وربما العمل على تنفيذها والاسهام في تطوير ادائها ان تؤكد عبر فعالياتها ومفاوضاتها شفافية ممارساتها وجدارتها في استخلاص النتائج الكفيلة بتنفيذ تلك البرامج واستخلاص افاقها بما يخدم مسيرة التنمية والبناء في العراق الجديد.

وما زلنا نرنو وبكل ثقة الى دور مثمر لدبلوماسية التعاطي مع المؤتمرات والاجتماعات الدولية المختصة بشؤون التنمية واعادة الاعمار كمسؤولية اخلاقية للمجتمع الدولي تجاه الشعب العراقي وتطلعاته المشروعة في استعادة نهوضه واستئناف مسيرته وتفجير كل طاقاته الثرة ومخزونه الستراتيجي لبناء وطنه واستثمار ثرواته وتعزيز تجربته الوطنية.

صعود غير مألوف في أسعار الخبز!!

كريم الحمداني

يشكل رغيف الخبز مادة اساسية في المائدة العراقية حيث لا تكاد وجبة غذائية تخلو من الخبز أو الصمون، ويبدو أن حمى الاسعار التي يسعر لهيبها بعضهم طالت هذه المادة أيضاً، اذ أخذ اصحاب المخابز والافران يتنافسون فيما بينهم لا على تحسين نوعية الخبز والصمون المنتج في افرانهم وانما بفرض زيادات على سعره مع تردي نوعية هذه المادة ونقص اوزانها.

في جولة استطلاعية لـ (المدى) شملت العديد من مناطق بغداد زارت خلالها بعض المخابز والافران ونقلت انطباعات المواطنين عن ارتفاع سعر هذه المادة الاساسية وكذلك التقينا مع اصحاب المخابز والافران للغرض ذاته.

المواطن حسن هادي (متقاعد) ورب اسرة مكونة من ثمانية افراد ويسكن في منطقة بغداد الجديدة، قال لابد للجهات الرقابية ان تضع حداً لتصرفات بعض اصحاب المخابز والافران الذين يعملون بل يتنافسون في زيادة اسعار الخبز والصمون وهي مادة اساسية لا تستطيع أية أسرة الاستغناء عنها، مشيراً الى أن ما جعلنا نطرق ابواب المخابز هو شحة الطحين المجهز الذي كنا نتسلمه ضمن مفردات الحصة التموينية حيث لم نتسلم استحقاقاتنا منذ ثلاثة اشهر.

اما المواطنة ليلى عزيز الزبيدي (موظفة) وتسكن منطقة الكرادة فقد اكدت ان العمل الذي يقوم به بعض اصحاب المخابز والافران معيب وخطر قد يسري على المواد الغذائية الاخرى التي نعاني اليوم ارتفاع اسعارها هي الاخرى فهل من المعقول أن سعر الصمونة يتجاوز (٢٥٠) دينارا عند بعضهم و (٥) ارغفة خبز بـ (١٠٠٠) الف دينار؟

وقال المواطن عباس خليل الصالحي (متقاعد) ورب اسرة كبيرة يسكن منطقة الدورة ان ارتفاع اسعار الخبز والصمون كان له التأثير السلبي على ميزانية اسرتي التي تعيش على راتبي التقاعدي اذ ان هاتين المادتين ضروريتان والجاجة اليهما يومية فأية زيادة تطرأ على اسعارهما تؤثر في حياتنا المعيشية.

وشاركه الحديث المواطن خالد عبد اللطيف (معلم) ويسكن المنطقة ذاتها بقوله كنت اعتمد على تأمين الخبز من اعداده في البيت عندما كنا نجهز بالطحين شهرياً اما اليوم فأني كما ترى اقف في (الطابور) لاشتري الخبز الذي نفاجأ بزيادة سعره بين فترة واخرى تحت ذرائع مختلفة، بعد ان غاب طحين الحصة عن المواطن.

وقالت المواطنة بدرية عبد الحسين ربة بيت وتسكن مدينة الصدر ان زيادة اسعار الخبز والصمون المستمرة تبدو انها غير متوقفة عند سقف معين حيث ترتفع من وقت لآخر بمناسبة أو من دونها وادت الى التأثير في نفقات الاسرة في هذا الظرف الصعب، واطالب الجهات الرسمية والرقابية بالتدخل لوضع حد لهذه التصرفات.

بعد ان نقلنا انطباعات المواطنين نقف مع اصحاب المشكلة أعني اصحاب المخابز والافران.

عمار الربيعي صاحب مخبز في بغداد الجديدة قال: اعترف ان اسعار الخبز والصمون مرتفعة ولكن هناك اسباب قد تبدو غائبة عن المواطن أولها ان وزارة التجارة أوقفت الحصة الشهرية التي كنا تتسلمها منذ فترة ولجأنا الى الاسواق التجارية في تأمينها حتى وصل سعر الكيس الواحد زنة ٥٠ كيلو غراما الى ٣١ الف دينار.

اما بصدد حصة النفط التي كنا نحصل عليها شهرياً ايضاً فان الروتين الممل المتبع في دوائر وزارة النفط جعلنا نلجأ الى تأمينها من السوق السوداء بأسعار مضاعفة فضلاً عن ايجار المخبز واجور العمال والكهرباء والماء.

واقترح علي جابر صاحب فرن في منطقة الشعب على وزارة التجارة ان تعيد العمل بنظام الحصص الشهرية للمخابز والافران لتوفير هذه المادة للمواطن بأسعار مناسبة وعدم اللجوء الى التجار لشراء الطحين بأسعار ملتهبة.

أسعار النفط تتجاوز ٥٧ دولارا لمخاوف نقص الإمدادات

قفزت أسعار النفط متجاوزة ٥٧ دولارا للبرميل وسط مخاوف من نقص إمدادات البنزين من المصافي النفطية الأميركية.

وتنتج هذه المصافي بنحو طاقتها الإنتاجية القصوى خلال ذروة الطلب في موسم قيادة السيارات الصيفي.

وأدى الهبوط غير المتوقع في مخزونات البنزين الأميركية إلى استمرار الاضطراب في الأسواق وساعد التفاؤل في الأسواق الأوروبية في ارتفاع الأسعار للقرب من أعلى مستوياتها في عشرة شهور.

وصعد سعر الخام الأميركي الخفيف في العقود الآجلة تسليم تموز المقبل ٨٢ سنتا إلى ٥٧,٤٠ دولار للبرميل في التعاملات الأوروبية الإلكترونية في بورصة نيويورك التجارية.

وارتفع سعر خام برنت في بورصة البترول الدولية اللندنية ضمن عقود آجلة تسلم في آب المقبل ٧٨ سنتا إلى ٥٧ دولارا للبرميل وهو سعر لم يسجل منذ ٧ أبريل/نيسان الماضي.وذكر محللون احتمال أن تشهد الأسواق قريبا إقبالا على البيع لجني الأرباح في أعقاب ارتفاع الأسعار هذا الأسبوع، إلا أن الصورة العامة تشير إلى اتجاه صعودي.

أسعار مثقال الذهب والفضة في الاسواق المحلية

المصرف	سعر البيع	سعر الشراء
ذهب عيار ٢٤	١٠٦,٠٠٠	١٠١,٠٠٠
ذهب عيار ٢١	٩٦,٠٠٠	٩١,٥٠٠
ذهب عيار ١٨	٨٢,٠٠٠	٧٧,٥٠٠
ذهب عيار ١٤	٦١,٥٠٠	٥٦,٥٠٠
ذهب عيار ١٢	٥٤,٠٠٠	٤٩,٠٠٠
الفضة	١٧٥٠	١٥٠٠

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٦٥	١٤٧٥
اليورو	١٨٥٠	١٨٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٢٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٤٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٣٩٥	٤٠٠
الريال السعودي	٣٨٥	٣٩٠
الليرة السورية	٢٧	٢٨